

تشريع الحشيشة تقاسم جديد لمورد

أديب نصح

هسناثار

كان علينا انتظار ما تسبّب عن تقرير ماكينزي في ما يخصّ تشريع زراعة الحشيشة لأغراض طبية، كي تتضمّن قوى جديدة إلى تأييد القوى التقليدية، التي كانت تقول علناً أو سراً بذلك منذ عقود.

المؤيّدون التقليديون

يطرَح هؤلاء الدوافع التالية **لوقفهم**:

● إنها واحدة من وسائل تنمية بعلبك - الهرمل، من خلال «منتج زراعي» ذي مردود مرتفع بالنسبة إلى المزارع مقارنة بالمحاصيل الأخرى، وملائم مع طبيعة تلك سكان المنطقة، وتعبات ذلك على خلال التشريع إلى التحدّخ في إعادة تنظيم هذا القطاع الريعي في شقّيه الشرعي المقترح وغير الشرعي الذي سيسبّتمنّ، ويشمل ذلك الانتخال من الشكل البسيط من الربيع القائم على الحصول على نسبة من عائد التجارة (غير الشرعية) في شكل خوة- رشوة مقابل الحماية السياسية والأمنية التسعينيّات، والذي أداره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في حبيبه. ● إنها مدخل إلى معالجة مشكلة مدّخرات التوقيف والملاحقات، التي تطال الآلاف من اهالي المنطقة، وتشكّل مشكلة اجتماعية سياسية- أمنية للمسؤولين الرسميين والواقعيين. ويرون أنّ تشريع الزراعة لاستخدام الطبي، من شأنه أن يساعدهم في إيجاد مخرّاج لهذه المشكلة وتوقّير منأخات المشكّلة للعفو ووقف الملاحقات (لا ننسى أنّ قانوناً للعفو يشمل قضايا المخدرات هو قيد البحث أيضاً).

● إن انتشار تعاطي المخدّرات في لبنان بات أمراً واقعاً وظاهرة متوسّعة- كما تشير التقارير الصحافية والمشاهدات - وإنّ تشريع زراعة الحشيشة يمكن أن يكون أيضاً مدخلاً إضافي لمعالجة مشكلات الإدمان وتحفيز المعالجات العلاجية لا عقابية، وهو منطِق يجد ما يسندّه في تجارب دول أخرى. والأمر نفسه ينطبق على تجارة المخدّرات، وأن يكون ذلك مدخلاً لإعادة تنظيمها وضبطها، بما في ذلك التغطية المشرّعة للتجارة غير الشرعية التي تتمتّع بالحماية السياسية والأمنية الكافية.

المؤيّدون الجدد

بالنسبة إلى هؤلاء، فإن اقتراح ماكينزي (الذي هو دُنّ لإقتراحات قائمة منذ مدّة) أعلى الضوء الأخضر لخروجهم العلني إلى مقدّمة المشهد، من منطلق المصلحة الاقتصادية للبنان

وتحفيز النّمو وفق مقاربات «علمية وعالمية» هذه المرّة، بما يشعرونه بتجاوز الوصمة الاجتماعية والأخلاقية الصعبة بالحشيشة والمخدّرات. ولا يمانع التقليديون لذلك، لا بل هم أوسع لفتحهم الأضيلة بين فئات من رجال الأعمال والاقتصاديين، لم يكن بإمكانها الحصول على تأييدهم في السابق. أما الحجج الجديدة هنا فهي:

- تحفيز النّمو الاقتصادي وتوسيع الأعمال إلى قطاع جديد ذي مردود مالي عال (كما يزعّمون).
- المساهمة في تنمية منطقة بعلبك - الهرمل.
- زيادة الصادرات وزيادة موارد الدولة من هذا النشاط الاقتصادي الجديد.

يناقش هذا المقال مشروم تشريع الحشيشة لأغراض طبية، ويشرح كيف أنه مشروع ريعي سياسياً ومالياً، تتردعه مصالح «الزبانية» واهوام رجال الأعمال التي تريد خلف «المزارع المعولم»

قترح القانون المقدّم من القوات اللبنانية والذي يلقي تأييداً من رجال الأعمال، وهذا التصوّر الذي عبّرت عنه قوى سياسية الملاحقات ومدّخرات التوقيف بحق سكان المنطقة، وتعبات ذلك على الدوائية، رجال أعمال، مراكز أبحاث ومختبرات يقوم على مقاربة محورها بناء خطّ لنشاط اقتصادي جديد مُدج بشكل شبه كامل

فالفريق «التقليدي» يريد من خلال التشريع حلّ مشكلة تطال النظام الزبائني، من خلال معالجة مشكلة الملاحقات ومدّخرات التوقيف بحق سكان المنطقة، وتعبات ذلك على إعادة تنظيم هذا القطاع الريعي في شقّيه الشرعي المقترح وغير الشرعي الذي سيسبّتمنّ، ويشمل ذلك الانتخال من الشكل البسيط من الربيع القائم على الحصول على نسبة من عائد التجارة (غير الشرعية) في شكل خوة- رشوة مقابل الحماية السياسية والأمنية التسعينيّات، والذي أداره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في حبيبه. ● إنها مدخل إلى معالجة مشكلة مدّخرات التوقيف والملاحقات، التي تطال الآلاف من اهالي المنطقة، وتشكّل مشكلة اجتماعية سياسية- أمنية للمسؤولين الرسميين والواقعيين. ويرون أنّ تشريع الزراعة لاستخدام الطبي، من شأنه أن يساعدهم في إيجاد مخرّاج لهذه المشكلة وتوقّير منأخات المشكّلة للعفو ووقف الملاحقات (لا ننسى أنّ قانوناً للعفو يشمل قضايا المخدرات هو قيد البحث أيضاً).

● إن انتشار تعاطي المخدّرات في لبنان بات أمراً واقعاً وظاهرة متوسّعة- كما تشير التقارير الصحافية والمشاهدات - وإنّ تشريع زراعة الحشيشة يمكن أن يكون أيضاً مدخلاً إضافي لمعالجة مشكلات الإدمان وتحفيز المعالجات العلاجية لا عقابية، وهو منطِق يجد ما يسندّه في تجارب دول أخرى. والأمر نفسه ينطبق على تجارة المخدّرات، وأن يكون ذلك مدخلاً لإعادة تنظيمها وضبطها، بما في ذلك التغطية المشرّعة للتجارة غير الشرعية التي تتمتّع بالحماية السياسية والأمنية الكافية.

المؤيّدون الجدد

بالنسبة إلى هؤلاء، فإن اقتراح ماكينزي (الذي هو دُنّ لإقتراحات قائمة منذ مدّة) أعلى الضوء الأخضر لخروجهم العلني إلى مقدّمة المشهد، من منطلق المصلحة الاقتصادية للبنان

وتحفيز النّمو وفق مقاربات «علمية وعالمية» هذه المرّة، بما يشعرونه بتجاوز الوصمة الاجتماعية والأخلاقية الصعبة بالحشيشة والمخدّرات. ولا يمانع التقليديون لذلك، لا بل هم أوسع لفتحهم الأضيلة بين فئات من رجال الأعمال والاقتصاديين، لم يكن بإمكانها الحصول على تأييدهم في السابق. أما الحجج الجديدة هنا فهي:

- تحفيز النّمو الاقتصادي وتوسيع الأعمال إلى قطاع جديد ذي مردود مالي عال (كما يزعّمون).
- المساهمة في تنمية منطقة بعلبك - الهرمل.
- زيادة الصادرات وزيادة موارد الدولة من هذا النشاط الاقتصادي الجديد.

ريعي جديد لمورد

حصة المزارعين كانت الفتات)، إلّا أن ذلك لم يعالج الفجوة التنموية، بل وندّ تشوّهات خطيرة مناقضة للتنمية.تعميق التفاوت الاجتماعي ويعبّر عنه تراكم الثروة عند تجّار المخدرات وأصحاب النفوذ (أحد تعبيراتها انتشار القصور الفخمة بين القرى الفقيرة)،وتراجع الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتعليم وعزوف الشباب عنه، وتدهور عالية تشهد ازدهاراً ونمواً واستقطاباً للاستثمارات (مع التكنولوجيا والطاقة الخضراء، وبيزن ذلك من خلال فورة التغييرات التنظيمية المتسارعة داخل هذه السوق على مستوى العالم.

في ما يأتي أبرز التوقّعات التي تُرسم حول إمكانات هذه السوق حتى عام 2021، وهي لا تشمل سوى صغيراً من قيمة السوق الفعلية:

◀ **الحجم المالي القانوني**

بلغت قيمة سوق صناعة الحشيشة القانونية نحو 7,7 مليار دولار في العام 2017، ومن التوقّع أن ترتفع إلى 31.4 مليار دولار بحلول عام 2021. تتنوّرّع هذه السوق بين استخدامات الاستهلاك الشخصي، الذي بلغ نحو 2,9 مليار دولار في 2017 (37% من مجمل السوق)، ومن التوقّع أن يصل إلى 17,9 مليار في 2021 (57%)، وبين الاستخدامات الطبية، التي بلغت 4,8 مليار في 2017 (63%)، ومن التوقّع أن ترتفع إلى نحو 13,5 مليار بحلول عام 2021 (43%).

◀ **استخدامات طبية**

يعود الاستعمال الطبي للحشيشة إلى 6 آلاف سنة، فهي توصف لعلاج الآلام المزمنة، والصداع النصفي والغلق والتصبّب والفتيان، ولعلاج مرض الألزهايمر والأضطرابات والصدمة والسرطان.

◀ **النمو في اميركا الشمالية**

بحلول عام 2021، ستستحوذ كلّ من الولايات المتّحدة الأميركية وكندا على حصة الأسد من السوق العالمية الموقّنة (نحو 86%)، علماً أنّها كانت تستحوذ على 97% من مجمل هذه السوق في 2017. وسترتفع حصة الولايات المتّحدة من 6,9 مليار إلى 18,1 مليار دولار، وحصة كندا من 0,6 مليار إلى 8,9 مليار دولار.

◀ **تحوّل المشهد القانوني**

يشهد الواقع القانوني للحشيشة تحوّلات متسارعة. في صيف 2018، باتت كندا البلد الأول بين مجموعة السبع الذي يشرّع الحشيشة لأغراض ترفيهية، علماً أنّ الاستخدام الطبي للحشيشة مشرّع فيها منذ العام 2001.

على رغم أن استعمال الحشيشة لأغراض ترفيهية ممنوع على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة الأميركية. إلّا أن 9 ولايات سمحت به، وهناك ولايات أخرى قد تخضع للاستفتاء، مع العلم أن الاستخدام الطبي للحشيشة مشرّع في 29 ولاية أميركية. لكن التركيز الضيق على اميركا الشمالية يتغاضى عن التحفّرات الكندية وراه شواطئها.

◀ **الاسواق الأوروبية هي خطى سريعة**

قدّرت قيمة أسواق الحشيشة الأوروبية القانونية

تعود استعمالات القنّب (الحشيشة) إلى 6 آلاف سنة، إذ يُعدّ من أقدم المنتجات المستعملة في تاريخ البشرية، ولم يحظر استعماله إلّا في بدايات القرن العشرين.

اليوم تعود الحشيشة كواحدة من أبرز ثلاث أسواق عالمية تشهد ازدهاراً ونمواً واستقطاباً للاستثمارات (مع التكنولوجيا والطاقة الخضراء، وبيزن ذلك من خلال فورة التغييرات التنظيمية المتسارعة داخل هذه السوق على مستوى العالم.

في ما يأتي أبرز التوقّعات التي تُرسم حول إمكانات هذه السوق حتى عام 2021، وهي لا تشمل سوى صغيراً من قيمة السوق الفعلية:

◀ **الحجم المالي القانوني**

بلغت قيمة سوق صناعة الحشيشة القانونية نحو 7,7 مليار دولار في العام 2017، ومن التوقّع أن ترتفع إلى 31.4 مليار دولار بحلول عام 2021. تتنوّرّع هذه السوق بين استخدامات الاستهلاك الشخصي، الذي بلغ نحو 2,9 مليار دولار في 2017 (37% من مجمل السوق)، ومن التوقّع أن يصل إلى 17,9 مليار في 2021 (57%)، وبين الاستخدامات الطبية، التي بلغت 4,8 مليار في 2017 (63%)، ومن التوقّع أن ترتفع إلى نحو 13,5 مليار بحلول عام 2021 (43%).

◀ **استخدامات طبية**

يعود الاستعمال الطبي للحشيشة إلى 6 آلاف سنة، فهي توصف لعلاج الآلام المزمنة، والصداع النصفي والغلق والتصبّب والفتيان، ولعلاج مرض الألزهايمر والأضطرابات والصدمة والسرطان.

◀ **النمو في اميركا الشمالية**

بحلول عام 2021، ستستحوذ كلّ من الولايات المتّحدة الأميركية وكندا على حصة الأسد من السوق العالمية الموقّنة (نحو 86%)، علماً أنّها كانت تستحوذ على 97% من مجمل هذه السوق في 2017. وسترتفع حصة الولايات المتّحدة من 6,9 مليار إلى 18,1 مليار دولار، وحصة كندا من 0,6 مليار إلى 8,9 مليار دولار.

◀ **تحوّل المشهد القانوني**

يشهد الواقع القانوني للحشيشة تحوّلات متسارعة. في صيف 2018، باتت كندا البلد الأول بين مجموعة السبع الذي يشرّع الحشيشة لأغراض ترفيهية، علماً أنّ الاستخدام الطبي للحشيشة مشرّع فيها منذ العام 2001.

على رغم أن استعمال الحشيشة لأغراض ترفيهية ممنوع على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة الأميركية. إلّا أن 9 ولايات سمحت به، وهناك ولايات أخرى قد تخضع للاستفتاء، مع العلم أن الاستخدام الطبي للحشيشة مشرّع في 29 ولاية أميركية. لكن التركيز الضيق على اميركا الشمالية يتغاضى عن التحفّرات الكندية وراه شواطئها.

◀ **الاسواق الأوروبية هي خطى سريعة**

قدّرت قيمة أسواق الحشيشة الأوروبية القانونية

سوق الحشيشة القانونية في العالم

بحنو 0.11 مليار دولار في العام 2017، حوالي 0.09 مليار لأغراض ترفيهية و0,02 للاستخدامات الطبية. بحلول عام 2021، من التوقّع أن تتسع هذه الأسواق ليبلغ حجمها 3,8 مليار دولار (1,7 مليار لأغراض ترفيهية و 2,1 للاستخدامات الطبية).

النشاط الأبرز ستشاهده أسواق أوروبا الغربية، وبحلول 2021 ستتمو السوق الألمانية بنسبة 284%، والسوق الهولندية بنسبة 364%، والإسبانية بـ334%، والسويسرية بـ50%.

◀ **تقدّم قوي في اسواق العالم**

على رغم صغر الأسواق العالمية الأخرى بالمقارنة مع أسواق أميركا الشمالية وأوروبا، إلّا أنها ستتمتع من 80 مليوناً إلى 350 مليون دولار بين عامي 2017 و2021، وستتقدو بلدان أميركا اللاتينية هذا النمو كونها تضمّ أكثر الأسواق الطبيّة المرخّصة في العالم، تتراهن كولومبيا والبيرو وتشيلي على سوق الحشيشة الطبيّة، وتهدف إلى أنّ تصبح رائدة في التصدير، ومن التوقّع أن تشهد نمواً سنوياً بنحو 113%.

أمّا الأوروغواي فهي البلد الأوّل الذي يشرّع استعمال الحشيشة لأغراض ترفيهية في القارة اللاتينية (2013)، وهناك بلدان أخرى تمشي على خطاها مثل فنزويلا والإكوادور والبرازيل لحزب المستثمرين في مجال هذه الصناعة الناشئة. ومن التوقّع أن تحقّق هذه البلدان نمواً سنوياً بنسبة 111%.

◀ **البحوث الصيدلانية في اسرائيل**

يفضل الحشيشة تشهد صناعة الأدوية نمواً بارزاً. وتحتلّ إسرائيل مكانة خاصة في عالم الحشيشة، وهي البلد الأكثر ريادة على المستوى العالمي في مجال البحوث العلمية حول الحشيشة الطبية، والشائنة وإبراءات الاختراعات المرتبطة بالحشيشة وتحاول حالياً احتكار هذه السوق، وتنفق نحو 2,3 مليون دولار على البحوث العلمية في مجال زراعة الحشيشة الطبية.

تتبع حصة الاستثمارات السنوية في الشركات الناشئة وإبراءات الاختراعات المرتبطة بالحشيشة نحو 100 مليون دولار. وتعمل إسرائيل على ترجمة هذا النشاط بتصدير أدوية بقيمة مليار دولار سنوياً كمعدّل وسطي.

◀ **الاستثمارات على نار حامية**

سنأخذ كندا التي شرّعت الاستخدام الترفيهي للحشيشة كمنموذج لإظهار الإمكانيات العالية والمستقبلية لهذه السوق، فخلال الأسابيع الستة الأولى من العام 2018 ارتفع الاستثمار نحو 7 مرّات تقريباً بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2017، أي من 218 مليون دولار إلى 1,480 مليار دولار. وارتفع معدّل حجم الصفقة الواحدة من 5,6 مليون إلى 18,47 مليون دولار. وبالتالي ارتفع مؤشّر تداول الحشيشة الكندية بنسبة 201% بين كانون الثاني 2017 و2018.

بصنّف عن موقع Visual Capitalist

التي يضعونها هم، يسبقني همز كلام لا أكثر. إن شروط نجاح هذا المشروع تقع خارج لبنان، ولا تخلو من المعايير والمشروطية السياسية، وربما في ذلك عدم تحقّقه الفائدة في نهاية المطاف، كي لا يتحوّل الكلام المتّخّم عن التنمية والنمو الاقتصادي إلى غطاء لتقاسم جديد لمورد ريعي يُعاد تنظيمه في خدمة الشركاء القدامى والجُد، من دون أن يعني ذلك وقف الإلتحاح غير القانوني للمخدّرات في لبنان، وتشير دراسة أجرتها وزارة الشؤون والأرّصح أنّ الشركاء القدامى والجُد يدركون تماماً ما هم بصدده، وهو زيادة حصّتهم من الربح لا أكثر بطرق جديدة.

وجهات نظر

مغيب الجمهوريّة

باسك صلوح

استاذ مشارك في العلوم السياسيّه في الجامعة اللبنانيّة المبركبة في بيروت

تستى لكلّ من أبجئي مرحلة مغابرة من بيروت هذا الصيف، ولا سيّما ذاك الخميس الأسود المشوّم في 6 (أيلول/ سبتمبر 2018، ثمّ ففر إلى 7,6% في حزيران/ يونيو 2018 عند مقارنة مؤشّر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي، ودين عام يرتفع بسرعة صاروخية ليبلغ 81,9 مليار في حزيران 2018، ونسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي سجّلت 152,8% للفترة نفسها.

ولكن على الرغم من هذه الظروف الاجتماعية- الاقتصادية البائسة والمؤشّرات المالية المقلّعة، تواصل الطبقة السياسية في الجمهورية التصرف وكأنّ لديها كل الوقت، وكأنّ الحرب قد وضعت أوارها البارحة، لا قبل «الإنسانية بل المفرطة في إنسانيتها» النابعة من الحسابات الزبانية الضيقّة، والتي أنتجت الفوضى والذلّ الذي أصبح بالنسبة إلى الكثيرون باستثناء «النفخة» الخبز اليومي في لبنان، فكيف لنا أن نفنّس بغير ذلك اللّبنانيين أنفسهم الذين عجزوا عن الانتظار في صفّ مستقيم ذاك اليوم لم يتوانوا عن القيام بذلك عند صعودهم في طائرات أخرى، من السّلاجة القاء، اليوم على الناس لخروجهم عن القانون عندما يجدون أنفسهم في كنف ميكلّيّات من المخفّرات تحفّم على الشدوّن عن القواعد لا بل تكافهم عليه، أفلا يفترض بشخصيات الجيوسياسية التي سجّحت في اللحظة الأخيرة لإفقاد البلد من ويلات الاقتصادية، لأنّ هذه المعجزة قد لا تتحقّق لها المرّة.

لكن، إذا صحّ أنّ الأزمة الاجتماعيّة - الاقتصادية الحالية هي بهذا السوء، كما يتبيّن من المؤشّرات الواردة أعلاه، فأين تسوّري جميع المتخبّرين، ولماذا لا نرى المعانين من هذه الظروف الاجتماعيّة - الاقتصادية السعبة والخدمات الحكومية البائسة يتظاهرون على غرار أقرانهم في البصرة؟ فهل أخذوا منذ زمن قراراتهم بمغادرة الجمهورية وهم يقبعون الآن في المنفى؟ أم هل تسكتهم الوسائل التاديبية والهيمنة العقائدية المنظومة الطائفية؟ أم هل ستطعمهم الاقتصاد السياسي الزبائني المنظومة الطائفية وموقف الدولة التراخي تجاه الفساد والشدوّن اليومي عن القانون؟ تتجمع طابع لكل هذه الأسباب معاً، ونقتبس هنا عن ليين بصنّف، إنّ الفدر، أمام الكوارث الاجتماعيّة - الاقتصادية المتّمة التي تحيط بنا من كلّ جانب هو أعلى درجات الطائفية. وقد يكون الدرس الفعلي الذي يمكن لبنان استخلاصه من احتجاجات البصرة أنّ الشعب لا يمكنه التماس المسؤولية المدنية معرّكة بانسة يقاثل فيها سلوك المواطنين المتّثلين للقانون، والحرصاء على الجمهورية حاضراً ومستقبلاً، إلّا إذا تحرّز من المشاعر الطائفية الضيقّة ومن الصفقات الاقتصادية السياسية الزبانية التي وافق عليها طوعاً، لولبي الأولوية عوضاً عن ذلك للمطالب والهويات الاقتصادية - الاجتماعية تلك الوطنية والعبارة للوطنف. فنعدنّ فقط مستقيمة الطبقة السياسية أكثر من مجزوء متجمعة من الرعايا الطائفيين المطاوعين الذين يمكن تعبيتهم حسب الأهواء كخطب للبد، الذي كان ذات يوم نقياً حانئاً، بفعل عجز مؤسسات الدولة عن تطبيق أبسط التنظيمات البيئية. وتقدّر منظمة الصحة العالمية وجود 242 حالة سرطان لكلّ مئة جديد لمورد ريعي يُعاد تنظيمه في خدمة الشركاء القدامى والجُد، من دون أن يعني ذلك وقف الإلتحاح غير القانوني للمخدّرات في لبنان، وتشير دراسة أجرتها وزارة الشؤون والأرّصح أنّ الشركاء القدامى والجُد يدركون تماماً ما هم بصدده، وهو زيادة حصّتهم من الربح لا أكثر بطرق جديدة.

التي يضعونها هم، يسبقني همز كلام لا أكثر. إن شروط نجاح هذا المشروع تقع خارج لبنان، ولا تخلو من المعايير والمشروطية السياسية، وربما في ذلك عدم تحقّقه الفائدة في نهاية المطاف، كي لا يتحوّل الكلام المتّخّم عن التنمية والنمو الاقتصادي إلى غطاء لتقاسم جديد لمورد ريعي يُعاد تنظيمه في خدمة الشركاء القدامى والجُد، من دون أن يعني ذلك وقف الإلتحاح غير القانوني للمخدّرات في لبنان، وتشير دراسة أجرتها وزارة الشؤون والأرّصح أنّ الشركاء القدامى والجُد يدركون تماماً ما هم بصدده، وهو زيادة حصّتهم من الربح لا أكثر بطرق جديدة.

بصنّف عن موقع Visual Capitalist

انك بوليفان، المكسيك